رؤيـــة

■ ساطع راجي

حربُ الانتخابات

ليست القوى الحاكمة وحدها تكرّر أو تستنسخ معاركها مع كل موعد انتخابي بل القوى غير الحاكمة تفعل ذلك والمجتمع العراقي يفعلها أيضاً، القوى الحاكمة تستنسخ معارك حقيقية ووهمية من نوع نظام احتساب المقاعد والقانون الانتخابي والصراع على تشكيلة المفوضية وموعد الانتخابات ومؤامرة تأجيلها وتشكيل حكومة طوارئ مفروضة من الخارج (وكأن الخارج لا يفرض الحكومات فعلاً) وصولاً الى اللجوء المستنسخ للمحكمة الاتحادية، القوى غير الحاكمة مخيلتها أضعف إذ تستنسخ عدداً أقل من المعارك مثل مظلومية القوائم الصغيرة التي لا يعرف أحد معنى صغرها ولا موعد نموها، وضرورة استشارة واشراك غير الفائزين وكأنها لا ترى العدد الكبير من القوى الفائزة الذي يعطل تشكيل الحكومات، أما المجتمع العراقي فمخيلته هي الأشد فقراً، ولذلك لديه معركة واحدة يستنسخها وهي معركة المقاطعة والمشاركة في الانتخابات.

الأطراف الثلاثة تستنسخ معاركها مع كل استحقاق انتخابي لممارسة عملية غش كبيرة للنفس، إذ لا يهتم أيّ طرف بصورته عند الآخر، القوى الحاكمة هي الوحيدة المعذورة في استنساخها لأنها تحقق هدفها وتتملص من مسؤولياتها بنجاح وتحقق في النهاية "عرسها الانتخابي" بالصيغة التي تريدها، القوى غير الحاكمة تحصل على قناعة وهمية بأنها تمارس دورها في "التغيير الذي يستغرق زمناً طويلاً" أما المجتمع فهو الذي لا يربح شيئاً، ومع ذلك أدمن المعركة الوحيدة، فدعاة المقاطعة في الانتخابات السابقة لم ينتجوا خلال أربع سنوات تنظيماً أو توجهاً للتغيير ولم يطرحوا في الوقت المناسب قائمة مطالب تجعل الانتخابات أكثر نزاهة وفعالية، ودعاة المشاركة المتطرفين في الانتخابات السابقة أنتجوا خلال أربع سنوات أفكاراً تجعل المشاركة مقنعة وذات جدوى، المجتمع العراقي يقف في نفس الموقع منذ أربع سنوات عاجزاً عن ابتكار أيّ شيء والحديث عن الملل من الوجوه المعادة والفاشلة والقديمة والمجربة ليس حقيقياً، هذه الوجوه لها جمهورها الذي يدفعها للاطمئنان الى حدّ التمسك بموعد الانتخابات في أسوأ الظروف.

المجتمع العراقي لم ينتج خلال السنوات الأربع الماضية، أي قوة سياسية جديدة، القوى الحاكمة هي نفسها والقوى غير الحاكمة أيضاً هي نفسها، بل إن هذه القوى شعرت بالملل ولذلك غيّرت أسماءها بينما الجمهور لم يمل منها مهما ادّعى وغضب وشتم، لأن الدليل الوحيد مفقود وهو طرح قوى سياسية جديدة، وللتخلص من هذه الأزمة النفسية افتعل الجمهور (المجتمع) صدمة بعد الإعلان عن بعض التحالفات مثل تحالف العبادي مع بدر والعصائب وكأنهم ليسوا حلفاء فعلاً منذ أربع سنوات رغم التعارض الإعلامي العابر، أو الصدمة من تحالف الشيوعيين والصدريين وكأن الطرفين لم يتحالفا منذ ثلاثة أعوام.

فشل القوى الحاكمة في تحقيق الأهداف العامة للمجتمع هو بالتأكيد أقل فضائحية وضرراً من فشل المجتمع في إنتاج قوى سياسية جديدة قادرة على إنجاز الإزاحة في السلطة.

رغم أنواع الاعتراضات على قانون الانتخابات وتشكيل مفوضية الانتخابات وقانون الأحزاب . تتابع الجماهير تحضيرات الانتخابات وتحركات القوى والأحزاب وتوالي تشكيل الكتل والأنواع الجديدة لطروحات الكتل الطائفية المتنفذة، وهي تعيش هواجس وتقديرات بأن نتائج الانتخابات لن تحقق ماتطالب به ولا تحقيق ما هي بأمسّ الحاجة إليه لمواصلة حياة طبيعية كباقي الشعوب، وتشعر بأنها بهكذا طبقة سياسية وبدون تهيئة المستلزمات الأساسية للتغيير، لن تحقق ما توعد به من الكتل المتنفذة، من مواجهة ومحاربة الفساد ومحاربة وجه عملته الآخر الإرهاب، رغم القضاء العسكري البطولي على (دولة داعش) الإجرامية الإرهابية.

التحالفات الطائفية ترسّخ الطائفية والفساد !

□ د. مهندالبراك

و يرى الكثيرون بأنه منذ الانتفاضة الشعبية التي عمّت المحافظات واجتازت أسوار الخضراء . بشعارات (بإسم الدين باكونا الحرامية) ، و(الخبز، الحرية، الدولة المدنية) التي جوبهت بأنواع العنف والتهديدات والاعتقالات وجعلت المنتفضين في محاولة للدفاع عن أنفسهم، يردّون القوات المهاجمة بالحجارة ويهاجمون مقار الحزب الحاكم (الدعوة) وغيره.

منذ الانتفاضة، طغت على لهجة الكتل المتنفذة لغة ولهجات: الإصلاح، محاربة الفساد، الدولة المدنية، وانتشرت دعوات وأحاديث ذات الكتل الطائفية والداعية للطوائف السياسية القائمة على الانتماء للطائفة، دون حساب النزاهة والكفاءة، إضافة الى أحاديث اكثر الكتل المتهمة بالفساد، ودعواتها للإصلاحات وللدولة المدنية وإنهاء الحكم الطائفي القائم على أساس المحاصصة الطائفية، بل والتي (شارك) عدد من أبرز وجوهها بالاحتجاجات الداعية للإصلاح، في نفاق لايوصف أدى الى تشوش وفقدان الدعوات والكلمات لمعانيها.

وأثر استمرار الكتل الطائفية المتنفذة اكثر من السابق بحكمها طيلة خمسة عشر عاماً، وتفاهماتها بينها على سبل حفاظها على عروشها وعلى ردم الثغرات التي يمكن أن تفضح مايجري من صفقاتها في ظروف يتطور فيها الفساد الاداري ويتجذّر أكثر وأكثر، وفي ظروف تقسّمت فيها البلاد ومؤسساتها عملياً، الى كانتونات طائفية تحكمها كتل طائفية وفق نظام المحاصصة، كما تعكس الأحداث والميليشيات ووسائل الإعلام العراقية ذاتها، إضافة الى التقارير الدولية المهتمة بأوضاع العراق لتقييم امكانية الاستثمار فيه.

فإن حركة الكتل الطائفية المتنفذة في إقامة تحالفات على أسس طائفية (تحالفات بين كتل طائفية) بشعارات مكافحة الطائفية واقامة دولة مدنية، على أساس أنها هي الموجودة (!) ، دون الانتباه الى انها موجودة لأنها التطبيق للمحاصصة المعمول بها التي أثبتت فشلها في ادارة الدولة والحكم طيلة السنوات الماضية، ودون الانتباه الى أن الإصلاح والتغيير ينبغي أن يكون معتمداً على معايير الكفاءة والنزاهة والانتماء للهوية الوطنية.

و دون الانتباه الى خطورة ارتكاز الفساد الإداري على الكتل الطائفية الحاكمة وعلى تحقيق الفساد نوعاً من التحالف والتوافق الطائفي بين عناصر الكتل المتنفذة، لإمرار الصفقات عبر أجهزة الفحص والتدقيق المبنية على ذات أسس المحاصصة الطائفية، حتى صار الفساد وكأنه هو الذي يحقق المواطنة والتعددية، بأمرار المتفق عليه (بعيداً عن الطائفة والعرق والاثنية)!!

وبذلك لايشكّل تحالف الكتل الطائفية المتنفذة ذاتها إلاّ ترسيخاً للطائفية القائمة على أساس صفقات الفساد، رغم شعاراتها المنافقة بمكافحة الطائفية والفساد وبإقامة الدولة المدنية !

بعد أن استشرى الفساد، حتى شمل المرافق الحيوية للبلاد وشمل حتى المدن المقدسة في كربلاء والنجف وأساء بذلك للدين والمذهب ولمأثرة سيد الشهداء الإمام الحسين، حيث تتناقل الصحف والمواقع اليومية وبشكل مستمر فضائح السيطرة اللا مشروعة لكتل طائفية متنفذة على آلاف العقارات ومئات الهكتارات من الأراضي الحكومية هناك.

و يشير عدد كبير من المهتمين ومن ذوي الاختصاص المستقلين والمحايدين، الى فشل نظام المحاصصة الطائفية والاثنية، الذي لم يؤدِ إلاّ الى التدهور المريع للبلاد وإفلاسها والتزايد الفلكي للبطالة وبالتالي نكبة أبنائها برجالهم ونسائهم وأطفالهم، الامر الذي يؤدي الى تصاعد المطالبات بالدولة المدنية القائمة على أسس النزاهة والكفاءة والانتماء للهوية الوطنية الجامعة.

ويؤكدون على، أن محاولات قيام الكتل الطائفية المتنفذة، بتهيئة واجهات مدنية وتأسيس أحزاب وتجمعات باسماء مدنية، والسعي لدفع وجوه مدنية الى واجهتها، لاتكفي لقيام دولة مدنية فدرالية موحدة، إن لم يجر الغاء نظام المحاصصة الطائفية والاثنية أساساً، والقيام بإدخال التعديلات الدستورية الضامنة وإدخال تعديلات جديدة ضامنة. وإلاّ فإنها لن تكون إلاّ طريقاً لبناء دولة إسلام سياسي على هياكل لدولة شبه مدنية، كي يجري تقبّلها.

ويشير آخرون الى أن إضافة علمانيين ومدنيين متفرقين كواجهات هنا وهناك، لن يحقق تغييراً ممكناً إن لم يتغير نظام المحاصصة كنظام حكم، دع عنك عجزه عن تحقيق دولة مدنية.

استشرى الفساد، حتى شمل المرافق الحيوية للبلاد وشمل حتى المدن المقدسة في كربلاء و النجف و أساء بذلك للدين و المذهب و لمأثرة سيد الشهداء الإمام الحسين، حيث تتناقل الصحف و المواقع اليومية و بشكل مستمر فضائح السيطرة اللا مشروعة لكتل طائفية متنفذة على آلاف العقارات و مئات الهكتارات من الأراضي الحكومية هناك.

قضية للمناقشة

إلى د. إيناس عبد الدايم

□ فريدة النقاش

كانت إقالة الدكتورة إيناس عبد الدايم من موقعها كرئيس للأوبرا قبل خمس سنين، وفي ظل حكم الإخوان المسلمين هي القشة التي قصمت ظهر البعير كما يُقال .

فجّرت هذه الإقالة غضباً عارماً بين المثقفين، وأخذ هذا الغضب يتصاعد وصولاً لعقد اتحاد الكتاب مؤتمراً استثنائياً بدعوة من رئيسه آنذاك "محمد سلماوي" وهو المؤتمر الذي قرر بما يشابه الإجماع سحب الثقة من الرئيس "محمد مرسي" الذي كان قد رفض كل المقترحات التي قدمتها له الأحزاب والقوى الوطنية ومن ضمنها حركة "تمرد" التي قادت الحراك الشعبي ضدّ حكم الإخوان وصولاً إلى الموجة الثانية من الثورة في ٣٠ يونيه ٢٠١٣.

وكان "مرسي" قبل ذلك بشهور، قد أصدر إعلاناً دستورياً كارثياً استحوذ فيه على كل السلطات في تحدٍ سافر لكل القوى .

احتل المثقفون من كل المنابع والاتجاهات مبنى وزارة الثقافة احتجاجاً على إقالة " إيناس" من موقعها، وأصدروا في ذلك الحين مجموعة من البيانات رفيعة المستوى دفاعاً عن الثقافة، والأهم من ذلك أنهم حوّلوا الشارع الذي يقع فيه مبنى الوزارة إلى منصّة لكل ألوان الفنون أمام جمهور يتزايد كل ليلة، فقرأ الشعراء أشعارهم، وعزف الموسيقيون، ولعبت راقصات الباليه، وقدّم المثقفون المعتصمون في المبنى حلولاً مبتكرة لمشكلات الإضاءة والصوت، وأصبح مقر وزارة الثقافة مزاراً لأيام متتالية لصحافيين مصريين وأجانب وشخصيات عامة جاءت لتعبّر عن تضامنها .

وعادت "إيناس" إلى موقعها كرئيسة للأوبرا تحت ضغط المثقفين .

والآن هي وزيرة الثقافة، وتعرف جيداً، طبيعة الآمال التي يعلّقها عليها مثقفون كثر مستلهمين نجاحها في إدارة الأوبرا، هذه الإدارة التي عبّرت عن رؤية محورها وصول الثقافة الرفيعة إلى الجمهور العريض، لتكشف زيف القول بأن "الجمهور عايز كدة" والذي يردّده تجار الثقافة الاستهلاكية والهابطة، والتي يجنون منها الملايين، فضلاً عن المكسب السياسي من تزييف الوعي .

وأذكر هنا ما حكاهُ لي د. يحي عبد التواب الأستاذ في معهد الباليه، عن تجربة عرض للبولشوي أقيم في الهواء الطلق لعمال السد العالي في أسوان، وكيف أن العمال تجاوبوا بشغف مع هذا الفن الرفيع وطالبوا بالمزيد.

وكانت تلك تجربة فريدة لم تتكرر، ولكن ظلت هناك محاولات فردية متناثرة دون تنسيق، بينها حاول فيها مبدعون ومبدعات الوصول بالثقافة الرفيعة إلى الجمهور العريض في القرى بشكل خاص، فكان العمل الرائع الذي قام به المسرحي الراحل "عبد الغفار عودة " في المسرح المتجول، كذلك فعل المخرج " أحمد إسماعيل" حين قدّم عروضاً في قريته، وكان هناك أيضاً" مسرح الجرن" فضلاً عن الأمسيات الشعرية في الهواء الطلق التي جرى تنظيمها ضمن نشاط مؤتمر أدباء مصر في شتى المحافظات مع مئات المحاولات لنشر الإبداع بعيداً عن شروط السوق .

وسيكون مفيداً للوزيرة أن تدرس كل هذه التجارب التي تتوافق تماماً مع رؤيتها، ولتضع في الاعتبار، أن ملايين المصريين حين أنجزوا موجات الثورة في الأعوام القريبة الماضية كانوا يعرفون أن دمج الثقافة بالأهداف الثورية ينشأ من ذلك الرباط المتين بين الثقافة والمهمات الاجتماعية الكبرى، ولم تكن مصادفة أن كل من "سيد درويش" والشيخ "إمام عيسى" اللذين عبّرا عن الأشواق الجمعية للتغيير الثوري كل في زمانه كانا . أي هذين الفنانين العظيمين حاضرين حضوراً طاغياً في ميدان التحرير طيلة الثمانية عشر يوماً منذ ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١ كما ولدت عشرات الفرق الغنائية الجديدة خلال هذه الأيام .

تعرف "إيناس عبد الدايم" بحكم رؤيتها وثقافتها، أن الثقافة هي غاية ووسيلة في الوقت نفسه، وحتى تتحقق غايتها في الارتقاء بوعي الملايين وفتح الآفاق الجديدة أمامها تحتاج إلى إنفاق واسع، وربما يكون الحد الأدنى لميزانية جديدة لوزارة الثقافة هو مضاعفة الميزانية القائمة، ليكون بوسع الوزارة إدماج الثقافة كعنصر أساس في سياسات التنمية، وتصحيح نظرة بعض المسؤولين للثقافة باعتبارها زائدة عن الحاجة .

ويحتاج إصلاح البنى التحتية للثقافة والتوسع في إنشاء بيوت . وقصور الثقافة ودعم السينما أيضاً إلى أموال لتحرير الثقافة من هيمنة أقلية محظوظة عليها واحتكارها جهة ومجابهة التفكك الأخلاقي وحالة اللامبالاة والعدمية في أوساط قطاعات من الشباب من الجهة الأخرى .

وسيكون من الضروري التنسيق بين منظمات المجتمع المدني الثقافية ومؤسسات الدولة المعنية بالثقافة مع التأكيد على ضرورة احترام استقلال المثقفين والتوسع مع ذلك في الاعتماد عليهم، والتشاور معهم والتعرف على مطالبهم، فهم الرافعة التي ستحمل برنامج "إيناس عبد الدايم" الطموح إلى الجماهير العريضة، وهو برنامج لن يكون ناجحاً وقابلاً للحياة دون وضع رؤية المثقفين والمثقفات في الاعتبار.

لليسار در

"تجريس" منافسي الرئيس

□ حسين عبدالرازق

بعد ساعات قليلة من إعلان الرئيس عبدالفتاح السيسي عزمه الترشح لفترة ثانية . وأخيرة . لمنصب رئيس الجمهورية "أذاع" الفريق "سامي عنان رئيس أركان القوات المسلحة في الفترة من عام ٢٠٠٥ (في عهد الرئيس حسني مبارك) وحتى آب عام ٢٠١٢ ، عندما أقاله الرئيس السابق "محمد مرسي" ومعه القائد العام للقوات المسلحة "المشير حسين طنطاوي"، بياناً متلفزاً في الساعة الثانية بعد منتصف الليل، أعلن فيه عزمه الترشح لرئاسة الجمهورية، لتتخذ معركة انتخابات الرئاسة أبعاداً جديدة، فالمعركة ستدور بين شخصيتين تنتميان للمؤسسة العسكرية في مصر، التي احتكرت منصب رئيس الجمهورية منذ عام ١٩٥٢ (تاريخ إنهاء الحكم الملكي وإعلان الجمهورية)، باستثناء العام الذي حكم فيه البلاد جماعة الإخوان والرئيس السابق "د. محمد مرسي" وفي تقدير عدد من المراقبين أن "عنان "منافس بدرجة أو أخرى للرئيس عبدالفتاح السيسي، كما أن بيان ترشحه جاء قوياً وناقداً بحدة للسياسات التي طبقت خلال سنوات حكم الرئيس السيسي، فتحدث عنان عن "سنوات عصيبة مرت بها بلادنا" وإنها تجتاز مرحلة حرجة في تاريخها " نتيجة لسياسات خاطئة حملت القوات المسلحة المسؤولية وحدها دون سياسات رشيدة تمكّن القطاع المدني من القيام بدوره" وأدت إلى تردي أوضاع الشعب المعيشية التي تزداد سوءاً يوماً بعد يوم .. فضلاً عن تآكل قدرة الدولة المصرية على التعامل مع ملفات الأرض والمياه وإدارة موارد الثروة القومية، وعلى رأسها المورد البشري والتعامل مع ملفات الأرض والمياه، وصولاً إلى تأكيده على قيام نظام سياسي اقتصادي تعددي يحترم الدستور والقانون ويؤمن بالحقوق ويؤمّن الحريات ويحافظ على العدالة، وتقاسم السلطة بين مؤسسات الدولة "التشريعية والتنفيذية والقضائية".

وبدلاً من مناقشة هذه النقاط البرنامجية العامة التي طرحها "سامي عنان" كمرشح محتمل لرئاسة الجمهورية، شن إعلاميون محسوبون على الحكم الحالي حملة هجوم وتشهير على "عنان" ركزت على تهم ثلاث:

أولاها: علاقته بجماعة الإخوان، استناداً إلى أول إعلان عن نية الفريق سامي عنان للترشح لانتخابات الرئاسة تمت عبر "قناة مكملين" الإخوانية التي تبث برامجها من الأراضي التركية، عندما تحدث "رجب هلال حميدة" الأمين العام لحزب "مصر العروبة" الذي يرأسه "سامي عنان" عن عزمه الترشح لهذا المنصب الرفيع، ورغم تأكيد حميدة، أن حديثه كان لعديد من أجهزة الإعلام والصحافة وليس لقناة مكملين تحديداً، وأن جماعة الإخوان "محظورة" ومطاردة في الداخل والخارج ولا يوجد أي تنسيق أو اتصال بها، فقد ظلت هذه التهمة تلاحق سامي عنان، خاصة بعد إعلانه " تكوين " نواة مدنية لمنظومة الرئاسة " من المستشار "هشام جنينة" الذي عيّنه الرئيس السابق "محمد مرسي" رئيساً للجهاز المركزي للمحاسبات، ود. حازم حسني "نائبين له، وكلاهما تلحقه تهمة الارتباط بجماعة الإخوان .

ثانيها: إعلان د. محمد البار رئيس تحرير جريدة الدستور " أنه تم " رصد مليون دولار جاءت من الداخل والخارج لتمويل حملة الفريق سامي عنان في انتخابات الرئاسة ٢٠١٨ ، ومن بين هذه الأموال جزء من قطر، وجاء هذا الاتهام على لسان البار عبر قناة " النهار" في برنامج "آخر النهار" الذي يقدمه رئيس تحرير اليوم السابع ، ثم نشر أيضاً في اليوم السابع، ولجأ الفريق سامي عنان للقضاء متهماً الصحيفة والذين اتهموه بهذه الجريمة بالسب والقذف، وللأسف لم يحسم القضاة الأمر حيث قضت محكمة الجنح المستأنفة بالدقي بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لرفعهما بعد الميعاد القانوني من حدوث الواقعة وهو ثلاثة أشهر .

ثالثها: وجود دعم من الولايات المتحدة لترشح عنان منافساً للسيسي، استناداً إلى أن إعلان ترشحه للرسائة " أذيع في وقت متأخر جداً من الليل ليتناسب التوقيت مع الولايات المتحدة، فالثانية بعد منتصف الليل في القاهرة تعني أن الساعة في واشنطن هي السادسة مساءً .

ولم يكتف أحد الأحزاب المصرية المؤيدة بقوة للرئيس عبدالفتاح السيسي بهذا الاتهام ، بل وجّه حزب المحافظين اتهاماً بالخيانة للفريق سامي عنان قائلاً: إن إعلان الفريق سامي عنان للترشح لرئاسة الجمهورية لا يخدم مسيرة الوطن، بل يعمل لصالح قوى متربصة بالمؤامرات ضد مصلحة الشعب المصري الذي يصطف خلف مرشحه الشعبي الفريق أول عبد الفتاح السيسي، فهذا الترشيح يعكس للجميع أنه ينفذ تعليمات لأجندات خارجية تعمل ضد مصالح الدولة المصرية تسعى لعرقلة المسيرة.

ولاشك أن هذا المناخ السيئ يثيره هؤلاء الذين يزعمون أنهم مؤيدو الرئيس السيسي، سيدفع المواطنين لإدارة ظهورهم لانتخابات الرئاسة والامتناع عن الذهاب لمراكز التصويت، وهو الأمر الذي يسيء إلى الرئيس المنتخب عام ٢٠١٨.